

E/ECA-SA/ICSOE/XXVII/2021/8.1

Distr.: General
28 January 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء للجنوب الأفريقي
الدورة السابعة والعشرون

بلاتناير (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١

تقرير اللجنة الحكومية الدولية
لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي
عن أعمال دورتها السابعة والعشرين



A. 22-00043

أولاً - افتتاح الدورة

ألف - مقدمة

١ - عُقدت الدورة السابعة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي (اللجنة الحكومية) حضورياً وعبر الإنترنت يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ وكان موضوعها ”إعادة البناء بشكل أفضل في الجنوب الأفريقي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩: تعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية والصناعة التحويلية وسلاسل القيمة الإقليمية“.

باء - المشاركون

٢ - شارك في الدورة مندوبون من جميع الدول الأعضاء الـ ١١ المنضوية تحت المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (المكتب دون الإقليمي) (إسواتيني، وأنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا). كما شارك في الدورة مندوبون عن وزارات المالية، والصناعة، والتجارة، والتنمية الصناعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، والموارد الطبيعية والمعدنية.

٣ - وكان من بين المشاركين الآخرين في الدورة ممثلون عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية، والقطاع الخاص ومنظمات جامعة للقطاع الخاص، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودور الإعلام المطبوع والرقمي، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة. وشارك في الدورة أيضا خبراء ومستشارون مستقلون في المجالات المتصلة بموضوع الدورة. وترد في المرفق الأول قائمة أسماء المندوبين الحكوميين الممثلين لكل دولة عضو.

جيم - البيانات الافتتاحية

٤ - أدلى وزير مالية ملاوي، فيليكس ملوسو، بكلمة افتتاحية. وأدلت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية)، السيدة فيرا سونغوي، بكلمة ترحيبية. وأدلى ببيانات كل من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاوي، شيجيكي كوماتسوبارا (باسم مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في ملاوي)، ونائب الأمين الرئيسي لوزارة المالية في ليسوتو، ريتابيلي مالوكي (نيابة عن رئيس مكتب الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية ووزير مالية ليسوتو، ثابو سوفونيا)، والممثل الدائم للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، السيد ديفيد كلود بيير. وقدم رسائل عبر الفيديو كل من الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، شيليشي كابويوي، والأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلياس ميبيدي ماغوسي.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٥ - انتخبت اللجنة البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: ملاوي

نائب الرئيس: موزامبيق
المقرر: زمبابوي

٦- واعتمدت اللجنة جدول أعمال دورتها السابعة والعشرين على النحو التالي:

- (أ) افتتاح الدورة.
- (ب) انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- (ج) عرض التقارير النظامية:
- ١' الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي.
- ٢' الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي.
- ٣' تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في الجنوب الأفريقي: التقدم المحرز وحالة تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الاتفاق).
- (د) عرض التقرير المواضيعي المعنون "إعادة البناء بشكل أفضل في الجنوب الأفريقي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩: تعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية والصناعة التحويلية وسلاسل القيمة الإقليمية.".
- (هـ) تنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن موضوع الدورة.
- (و) تنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن "المصادر الجديدة للقدرة التنافسية في استراتيجيات التصنيع الشاملة والمستدامة في الجنوب الأفريقي: تعزيز علامة 'صنع في الجنوب الأفريقي' في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" (منطقة التجارة الحرة).
- (ز) تنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن موضوع "المصادر الجديدة للقدرة التنافسية في استراتيجيات التصنيع الشاملة في الجنوب الأفريقي: الاقتصادات الزرقاء والخضراء والرقمية".
- (ح) عرض توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن "سلاسل القيمة الزراعية، والروابط والتحول في الجنوب الأفريقي: الفرص المتاحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".
- (ط) صياغة التقرير المتعلق بالدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي.
- (ي) عرض التقرير المتعلق بالدورة السابعة والعشرين واعتماده.

(ك) استضافة الدورة الثامنة والعشرين ومكان انعقادها.

(ل) اختتام الدورة.

ثالثاً- عرض التقارير النظامية

٧- نظرت اللجنة الحكومية في ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة بشأن: (أ) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠٢٠ والتوقعات لعام ٢٠٢١؛ (ب) الأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي؛ و(ج) التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية، مع التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق. وعرضت اللجنة الحكومية وناقشت نتائج الدراسة المتعلقة بموضوع "إعادة البناء بشكل أفضل في الجنوب الأفريقي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩: تعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية والصناعة التحويلية وسلاسل القيمة الإقليمية". وعلاوة على ذلك، استعرضت توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص الذي عقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بشأن موضوع "سلاسل القيمة الزراعية، والروابط والتحول في الجنوب الأفريقي: الفرص المتاحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

٨- واعتمدت اللجنة الحكومية التقرير المتعلق بالأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٢١، وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٢.

رابعاً- ملاحظات

٩- قدمت اللجنة الحكومية عدة ملاحظات استناداً إلى العروض التي قدمتها الأمانة، وحلقات النقاش، والمناقشات العامة.

١٠- ففيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي:

(أ) أشارت اللجنة الحكومية إلى أن الإدارة السليمة للديون أمر بالغ الأهمية لأن البلدان تسعى إلى إعادة البناء بشكل أفضل؛

(ب) استفسرت عن كيفية توصيف الإدارة السليمة للديون؛

(ج) أشارت إلى ضرورة تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتدعيم النظم الضريبية، والتحفيز على تسديد الضرائب، وتعزيز بيئات الأعمال التجارية من أجل توسيع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية؛

(د) أشارت إلى ضرورة معرفة الأسباب التي تدفع الدول الأعضاء إلى تمويل التنمية عن طريق الاقتراض عوضاً عن أنواع التمويل الأخرى؛

(هـ) شددت على الحاجة إلى الشفافية في إدارة الموارد المالية؛

- (و) أكدت على أهمية إدماج شواغل النساء والشباب في الميزانيات والخطط والسياسات الحكومية؛
- (ز) أشارت إلى أهمية دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل التصدي لتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛
- (ح) أشارت إلى ضرورة أن تدعم الدول الأعضاء توفير بيانات إحصائية محدّثة من أجل إعداد التقرير المتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- (ط) أعربت عن قلقها إزاء عدم وجود تحليل لأثر جائحة كوفيد-١٩ فيما يتعلق بعدم المساواة، وتقاعس الدوائر المعنية بالسياسات الإنمائية عن إيلاء الاهتمام لمسألة عدم المساواة؛
- (ي) دعت إلى تحليل أثر جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصادات من منظور أوسع، يشمل مسائل الحصول على التعليم والطاقة وفرص العمل والتصنيع الشامل.
- ١١ - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي:
- (أ) أشارت إلى التقدم الذي أحرزته جميع البلدان في تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) أشارت إلى استمرار عدم كفاية الهياكل الأساسية في الجنوب الأفريقي، وأثر الجائحة على التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها؛
- (ج) سلطت الضوء على القيود التي تواجهها البلدان في تحقيق الأهداف، والمتمثلة في عدم كفاية البيانات، وعدم وجود آلية لتتبع التقدم المحرز، وضعف آليات الرصد؛
- (د) شددت على أن توفير العمل اللائق للجميع هو مفتاح تحقيق الشمول والتنمية المستدامة، وتساءلت عما إذا كان العمل في القطاع غير الرسمي يرقى إلى مستوى العمل اللائق؛
- (هـ) أكدت على ضرورة البحث عن مصادر مبتكرة وجديدة لتمويل التنمية؛
- (و) لاحظت أن التصنيع يمكن أن يكون السبيل لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على الديون؛
- (ز) لاحظت ضرورة أن تعالج البلدان أوجه القصور في هياكلها الأساسية، لا سيما في قطاع الطاقة؛
- (ح) أبرزت ضرورة شرح فوائد الاتفاق للدول الأعضاء من أجل تعزيز عملية التصديق؛

(ط) أعربت عن ضرورة أن ينخرط القطاع الخاص بصورة أكبر في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق من أجل تعزيز إحساس القطاع الخاص بالإمساك بزمام هذه العملية؛

(ي) أشارت إلى أن تيسير التجارة أمر أساسي لتحقيق المنافع المتوقعة من الاتفاق؛

(ك) أكدت على ضرورة تقديم الدعم للمفاوضين واللجان الوطنية المنشأة لتنفيذ الاتفاق وتمكينهم بوسائل شتى تشمل الهياكل التشريعية.

١٢ - وفيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية، والصناعة التحويلية وسلاسل القيمة الإقليمية:

(أ) أشارت اللجنة الحكومية إلى أن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في جميع بلدان الجنوب الأفريقي منذ عام ١٩٩٦ باستثناء أنغولا وليسوتو وناميبيا؛

(ب) أشارت إلى أن الجنوب الأفريقي يعتمد على السلع الأساسية وأن المعادن تستأثر بجزء كبير من صادراته من السلع الأساسية؛

(ج) أشارت إلى أن الجنوب الأفريقي لا يزال يعاني من نقص في إنتاج الطاقة وإمداداتها، وهو ما يحد من القدرة على التنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية؛

(د) شددت على ضرورة تحقيق أمن الطاقة؛

(هـ) شددت على ضرورة الاستفادة من الفرص الجديدة (مثل الطلب على المستحضرات الصيدلانية المنتجة محليا) بهدف إيجاد فرص للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

(و) أشارت إلى أنه ينبغي أن تشمل الخطط التصنيع المستدام في ضوء تغير المناخ، كما ينبغي إيلاء الاهتمام للدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه الحكومات في تيسير التنمية على نطاق الاقتصاد والتنمية القطاعية؛

(ز) أشارت إلى أن فوائد الاتفاق في مجال التصنيع قد لا تتحقق دون تسهيلات كبيرة في مجال التعريفات وقواعد المنشأ؛

(ح) أكدت أن التكامل الإقليمي والأسواق الإقليمية هما أمران أساسيان بالنسبة لبلدان الجنوب الأفريقي من أجل تحقيق وفورات الحجم اللازمة لدعم التنمية الصناعية؛

(ط) أبرزت الأهمية الشديدة لتبادل المعارف والمهارات من أجل دعم الخروج من الأزمة الحالية، والتوزيع المنصف للمكاسب الاقتصادية، وضمان مشاركة النساء والشباب في جميع الأنشطة الاقتصادية؛

- (ي) أكدت على أن تحويل الاقتصادات القائمة على الموارد سيتطلب مزيداً من التطوير والتركيز على التصنيع الأخضر والاستخدام المكثف للطاقة المتجددة؛
- (ك) شددت على أن الطريقتين الفعالتين لتيسير الانتعاش الاقتصادي في المنطقة هما التعاون الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات في مجال التصنيع القائم على السلع الأساسية؛
- (ل) أعربت عن قلقها من التحديات المالية والمتعلقة بالوصول إلى الأسواق والتحديات التقنية التي تواجهها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فيما يخص مشاركتها الفعالة في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية هذه المؤسسات، بما فيها تلك التي تملكها النساء والشباب، باعتبارها مرتكزا لتسريع إعادة البناء بصورة أسرع وأكثر مراعاة للبيئة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩؛
- (م) أكدت أن التصنيع القائم على السلع الأساسية والتصنيع القائم على الصناعة التحويلية هما مرحلتان مختلفتان لاستراتيجية واحدة تتعلق بتعزيز النمو والتنمية على الصعيد الإقليمي؛
- (ن) شددت على أهمية التصنيع لتعزيز التكامل الإقليمي وضمان تحقيق الازدهار الاقتصادي الشامل، مع ملاحظة أن زيادة التكامل قد تشكل أداة استراتيجية لمساعدة البلدان على مواجهة التحديات غير المسبوقة مثل جائحة كوفيد-١٩؛
- (س) أعربت عن قلقها من الدعم المحدود الذي تقدمه الحكومات إلى رابطات الأعمال التجارية، مشيرة إلى أن القطاع الخاص القوي يمكن أن يكون شريكاً هاماً في صنع السياسات؛
- (ع) أشارت إلى ضرورة تهيئة بيئة عمل مواتية للأعمال التجارية؛
- (ف) أقرت بتأثير جائحة كوفيد-١٩ ودورها في الكشف عن إمكانيات التكنولوجيات الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي؛
- (ص) أعربت عن قلقها من المشاركة المحلية التي لا تزال متدنية في تعزيز التنمية الصناعية، مع الاعتراف بالأهمية الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال.

خامساً- التوصيات

- ١٣- قدمت اللجنة الحكومية التوصيات التالية: (أ) تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩ وإعادة البناء بشكل أفضل؛ (ب) التعجيل بتنفيذ الاتفاق في الجنوب الأفريقي؛ (ج) تعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية، والصناعة التحويلية غير القائمة على الموارد، وسلاسل القيمة الإقليمية؛ و (د) إعادة البناء بشكل أفضل بغية تحقيق القدرة على التعافي في سياق فترة ما بعد كوفيد-١٩.

١٤ - وفيما يتعلق بتعزيز بيئة الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التصدي لأثر جائحة كوفيد-١٩ وإعادة البناء بشكل أفضل، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- (أ) إيلاء اهتمام أكبر لتوفير بيانات إحصائية موثوقة ومحدثة بهدف توجيه عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة؛
- (ب) دعم إجراء بحوث لتحليل آثار الجائحة فيما يتعلق بعدم المساواة، بغية تحديد فرص التعافي وسد فجوة عدم المساواة عن طريق جملة من الأمور، منها التنمية الريفية، وزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد، وتعزيز الرقمنة؛
- (ج) دعم التعاون بين الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث وكيانات القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات البحث المتاحة في مراكز الفكر الإقليمية، والمنظمات الشريكة، والجامعات، والتشجيع على نشر البحوث؛
- (د) تعزيز تحول المنطقة نحو التصنيع عن طريق الإسراع بوضع أطر إقليمية ووطنية ومحلية لتعزيز التصنيع؛
- (هـ) مواصلة فتح الاقتصادات في جميع أنحاء المنطقة أمام أعضاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛
- (و) تعزيز إضفاء الطابع الإقليمي على شبكات الإمداد التي يمكن ترسيخها في الأطر الوطنية والإقليمية للتصنيع، وتهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص ومواءمة السياسات والأنظمة في جميع أنحاء المنطقة للتمكين من تطوير سلاسل القيمة؛
- (ز) تعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، بما في ذلك تلك المحددة بالفعل في استراتيجيات التصنيع الإقليمية؛
- (ح) اعتماد آليات تمويل تكميلية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق وضع أطر تمويل وطنية متكاملة وتشغيلها، واستخدام مصادر تمويل مبتكرة ووقف التدفقات المالية غير المشروعة.

١٥ - وفيما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق في الجنوب الأفريقي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لتنمية الموارد البشرية والتصدي للتحديات التي تقوّض القدرة التنافسية، بما في ذلك عدم استقرار الاقتصاد الكلي والمعوقات التنظيمية التي تؤثر على إنشاء الأعمال التجارية؛

٢' حل مشاكل نقص الطاقة وعدم كفاية تطوير التعليم والمهارات، لكي يتسنى جني المكاسب من الاتفاق؛

٣' دعم تطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة؛

- ٤' الاعتراف بالمحتوى الإقليمي بالإضافة إلى المحتوى المحلي بهدف تعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛
- ٥' إزالة القيود التي تحول دون تهيئة بيئة تمكن التجارة الإقليمية، وتتيح تنمية القطاع الخاص والقدرة التنافسية للشركات؛
- ٦' تسريع تنفيذ مختلف بروتوكولات الاتفاق وأحكامه، بما فيها تلك المتعلقة بمتطلبات قواعد المنشأ، وهو ما يساعد على التحول نحو التصنيع ومعالجة المسائل المتصلة بالنقل العابر؛
- ٧' ضمان وجود تشريعات وهياكل وآليات على المستوى الوطني لتيسير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛
- ٨' إيلاء الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة الإلكترونية في تعزيز التجارة الإقليمية عبر الحدود؛
- ٩' الاستثمار في تكييف التكنولوجيا والابتكار وتنفيذ تدابير تيسير التجارة واللوجستيات؛
- ١٠' بدء التخطيط بصورة استراتيجية لتحديد أفضل السبل الكفيلة بجعل المنطقة مركزا للتصنيع والتكنولوجيا؛
- ١١' ضمان النظر إلى القطاع الخاص كشريك أساسي في تنفيذ الاتفاق ومراعاة الشمول؛
- ١٢' النظر في تسريع مسار التصنيع في المنطقة وتحديد القطاعات الاستراتيجية حتى يتمكن الاتفاق من تحقيق وعده باعتباره فاعلا في تغيير قواعد اللعبة؛
- ١٣' إعطاء الأولوية لتنمية المهارات، والمصادر الجديدة للقدرة التنافسية، ووضع خطة تصنيع شاملة للجميع تشمل النساء والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم، مع تشجيع الابتكار والإبداع؛
- ١٤' المشاركة في تقييم مدى استعداد الشركات للاستفادة من الاتفاق؛
- ١٥' تسريع مسار تعميم استراتيجيات التصنيع الوطنية والإقليمية، وضمان اتساق كافة استراتيجيات التصنيع المتعددة والمتداخلة على الصعيدين الإقليمي والقاري؛
- ١٦' التصدي للتحديات المرتبطة بضعف إمكانية الاتصال الإلكتروني، وذلك عن طريق تيسير الإجراءات على الحدود والرقمنة؛
- ١٧' تحديد القطاعات والسلع التي تمنح المنطقة ميزة تنافسية؛

١٨' ضمان زيادة التآزر بين التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، وتسريع اختتام المفاوضات المتعلقة بروتوكول التجارة في الخدمات؛

١٩' تبني رؤية للتجارة لا تقتصر على الجماعات الاقتصادية الإقليمية أو القارة الأفريقية، بل تحقق الفائدة من فرص التجارة العالمية؛

٢٠' تعزيز إقامة شراكات استراتيجية أفضل بهدف تسريع تنفيذ الاتفاق؛

٢١' وضع آليات لضمان الاتساق بين مختلف المبادرات القائمة التي يجري اتخاذها مع الجهات الفاعلة الإنمائية بهدف دعم تنفيذ الاتفاق.

(ب) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

١' إعادة تأكيد الدور الحاسم للتصنيع والتحول الهيكلي والمستدام باعتبارهما قوتين دافعتين للتنمية والتجارة الإقليمية؛

٢' النظر في اعتماد نهج 'صنع في الجنوب الأفريقي' واستراتيجية إقليمية مشتركة لتنفيذ الاتفاق وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛

٣' التصدي للتحديات التي تتسبب في انعدام القدرة التنافسية عن طريق اعتماد نهج تعاونية إقليمية؛

٤' إرساء نهج إنمائي للتكامل الإقليمي عن طريق إنشاء أسواق فعالة، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الاستقرار السياسي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والعلم والتكنولوجيا؛

٥' دراسة مدى تيسير التجارة داخل المنطقة بالاستفادة من معيار "الحصرية" الوارد في البروتوكول المتعلق بالتجارة؛

٦' النظر في وضع سياسة إقليمية للمنافسة لضمان تقاسم المنافع على نحو منصف بين الأعضاء؛

٧' الانخراط في المزيد من الأنشطة ذات الصلة بتعزيز التجارة والاستثمار والتأكيد على أهمية الاستعلام عن الأسواق (على سبيل المثال عن طريق تنظيم معارض تجارية إقليمية بهدف سد الثغرات في المعلومات وإعداد الفهارس) من أجل تقييم منتجات المنطقة؛

٨' تيسير التعلم من الأقران فيما بين الدول الأعضاء وتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

١٦ - وفيما يتعلق بتعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية، والصناعة التحويلية غير القائمة على الموارد، وسلاسل القيمة الإقليمية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' تعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية والصناعة التحويلية غير القائمة على الموارد، وسلاسل القيمة الإقليمية كوسيلة لإعادة البناء بشكل أفضل وبناء القدرة على التعافي؛

'٢' الاستفادة القصوى من المزايا النسبية للمنطقة في مجال إنتاج السلع الأساسية من أجل تطوير سلاسل قيمة كاملة للسلع الأساسية عن طريق الاستفادة من أصول الدولة وحقوقها ومشترياتها، وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار في الروابط القبلية والبعدية والمعرفية في قطاع السلع الأساسية؛

'٣' تعزيز الاستخدام الذكي للموارد الوطنية (مثل المياه والكهرباء) وحق الدولة في الاستفادة من التصنيع؛

'٤' تسخير التكامل الإقليمي لتطوير الصناعات القائمة على السلع الأساسية وسلاسل القيمة:

'٥' تعزيز تنمية المهارات والبحث والتطوير والابتكار بهدف بناء قدرة تنافسية صناعية ورفع مستوى سلاسل القيمة؛

'٦' الاستفادة من التحول في مجال الطاقة من أجل إعادة البناء بشكل أفضل عن طريق تطوير وسائل لتوليد الطاقة وتخزينها وتوزيعها؛

'٧' تيسير نمو رأس المال المحلي من أجل بناء سلاسل قيمة قائمة على السلع الأساسية؛

'٨' مواصلة تشجيع وجذب الاستثمارات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ووضع استراتيجيات استثمار متبادلة المنفعة، وكفالة رفاه الإنسان وحماية البيئة، ووضع أنظمة تحكم أنواع الاستثمارات الواردة؛

'٩' وضع سياسات منافسة لتعزيز المنافسة القائمة على السوق، وإنشاء الهيئات المعنية بالمنافسة والمؤسسات ذات الصلة التي يمكنها التحقيق في المخالفات المحلية في مجال تشجيع الاستثمار؛

'١٠' التشجيع على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في بلدان المنطقة ومعالجة المسائل العابرة للحدود باتباع نهج للتنمية الاقتصادية الجغرافية؛

'١١' الاستثمار في إنتاج الطاقة والهياكل الأساسية الإقليمية المترابطة، بما في ذلك عن طريق استغلال المصادر الجديدة والمتجددة لدعم خطة التصنيع؛

١٢' التشجيع على إنتاج الأسمدة، وخاصة تلك التي تقوم على النيتروجين (مثل اليوريا)، من أجل تعزيز الزراعة، ومن ثم توفير الدعم لتجهيز المنتجات الزراعية وإضافة القيمة. وينبغي وضع استراتيجية واضحة لإنتاج الأسمدة بهدف التحكم في الانبعاثات المحتملة التي قد تضر بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛

١٣' إجراء تحليل تاريخي لأسباب تقليص التصنيع في الجنوب الأفريقي، لا سيما على النحو الذي شهدته زيمبابوي، وجنوب أفريقيا مؤخرًا، من أجل استخلاص الدروس التي من شأنها أن توجه الجهود الحالية والمستقبلية الرامية إلى تعزيز التصنيع في المنطقة دون الإقليمية؛

١٤' وضع استراتيجيات لتشجيع التمويل الابتكاري من قبل القطاع الخاص، مثل تسهيلات التأجير التمويلي، بهدف دعم نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في عملية التصنيع.

(ب) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

١' التشجيع على اعتماد استراتيجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال التصنيع القائم على السلع الأساسية تستند إلى الرؤية الأفريقية للتعددين ورؤية التعدين الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛

٢' مواصلة دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، بما في ذلك اعتماد استراتيجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال توطين إنتاج الطاقة المتجددة، بهدف تعزيز الروابط القبلية والبعدية والمتعلقة بالمعارف؛

٣' دعم تطبيق تعريف خارجية موحدة للتجارة ضمن سلاسل القيمة الإقليمية القائمة على السلع الأساسية.

١٧- وفيما يتعلق بإعادة البناء بشكل أفضل من أجل تحقيق القدرة على التعافي في سياق ما بعد جائحة كوفيد-١٩:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز شمول خطط التنمية؛

٢' الاستفادة من الفرص المتنامية التي تتيحها الاقتصادات الزرقاء والخضراء والرقمية، وتحديد الأسواق المتخصصة والفرص للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سياق سعيها إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة؛

٣' النظر في إمكانية الاستفادة من السندات الخضراء والزرقاء وتسهيلات التمويل الأخضر والأزرق مثل التمويل المناخي، وتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية وترتيبات التعويض، وتحويل الديون إلى التزام بصون البيئة، في سياق سعيها إلى حشد التمويل من أجل إعادة البناء بشكل أفضل؛

٤' تعزيز الأدوات والمنصات الرقمية بهدف الربط بين الموردين والمستهلكين في الأسواق وعلى طول سلاسل القيمة الإقليمية؛

٥' النظر في تسريع التكامل الإنتاجي بالإضافة إلى دمج الأسواق؛

٦' إزالة القيود التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاتفاق في مجال الاقتصادات الزرقاء والخضراء والرقمية وغيرها من الفرص، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات تمويل خاصة؛

٧' توفير الدعم للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الحصول على التمويل وإزالة القيود الأخرى؛

٨' تحديد أولويات تحقيق الأهداف الإنمائية لمواجهة محدودية الموارد؛

٩' تعزيز التعبئة عن طريق الشراكات سعيًا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

(ب) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

١' تسريع تنفيذ رقمنة مناطق التجارة الحرة لديها، وعناصر الاقتصادات الزرقاء والخضراء والرقمية لأطرها الخاصة بالتصنيع؛

٢' دراسة كيفية مساهمة التعاون الإقليمي والأطر الصناعية الإقليمية والوطنية القائمة في تنمية الاقتصادات الزرقاء والخضراء والرقمية في الجنوب الأفريقي (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالاستثمار الاستراتيجي والإنفاق، وتعزيز الحوار، وبناء القدرات)؛

٣' تعزيز تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل دعم دخول البلدان في الاقتصاد الأزرق والأخضر الرقمي.

18 - وقبلت اللجنة توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن "سلاسل القيمة الزراعية، والروابط والتحول في الجنوب الأفريقي: الفرص المتاحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" (انظر المرفق).

سادسا- آفاق المستقبل

١٩- شددت اللجنة الحكومية على ما يلي:

- (أ) ضرورة الإسراع بتنفيذ توصيات فريق الخبراء المخصص؛
- (ب) ينبغي للمكتب دون الإقليمي أن يواصل حث الدول الأعضاء في المنطقة على التصديق على الاتفاق، وتقديم الدعم التقني لوضع استراتيجيات وطنية تمهيدا للتبادل التجاري كدول أطراف حالما تبدأ التجارة في إطار الاتفاق؛
- (ج) ينبغي للمكتب دون الإقليمي العمل بشكل لصيق مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المعنية الأخرى، لدعم الدول الأعضاء في إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-١٩؛
- (د) تقديم التوصيات التي تمخضت عنها الدراسة المتعلقة بتعزيز التصنيع القائم على السلع الأساسية والصناعة التحويلية وسلاسل القيمة الإقليمية إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة (أي أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) لتنفيذها.

بيان شكر

٢٠- أعرب المندوبون المشاركون في الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الجنوب الأفريقي عن تقديرهم لحكومة ملاوي وشعبها على استضافة الدورة، وللرئيس على براعته في إدارة المداولات وتوجيه إعداد هذا التقرير، وللأمانة على تنظيم الدورة بنجاح.

مرفق

البيان الختامي لنتائج اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن "سلاسل القيمة الزراعية، والروابط والتحول في الجنوب الأفريقي: الفرص المتاحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"

مقدمة

١ - نظم المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (المكتب دون الإقليمي)، بالتعاون مع حكومة ملاوي، اجتماعا لفريق خبراء مخصص بشأن "سلاسل القيمة الزراعية، والروابط والتحول في الجنوب الأفريقي: الفرص المتاحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وكان الاجتماع حضوريا وعبر الإنترنت، بسبب القيود المفروضة على السفر من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

٢ - وكان الهدف العام للاجتماع هو إتاحة منبر لإجراء دراسة نقدية لنتائج تقرير تمخضت عنه دراسة بشأن موضوع الاجتماع، ولتحديد الثغرات، وتقديم مساهمات والمزيد من الأفكار المتعمقة من أجل إضافة قيمة للتقرير وإعادة تركيز التوصيات. وكان من المقرر تقديم توصيات الاجتماع لإقرارها خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي (اللجنة الحكومية)، المقرر عقدها حضوريا وعبر الإنترنت في بلاناتير يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى وجه التحديد، أتاح الاجتماع ما يلي: (أ) فرصة إجراء دراسة أعمق، وتبادل المعلومات والخبرات بشأن القضايا والتحديات والقيود الرئيسية، وسبل دعم سلاسل القيمة الزراعية والتحول الاقتصادي في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة؛ (ب) واستكشاف طرائق الاستفادة من منطقة التجارة الحرة عن طريق الأدوات ذات الصلة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بغية استكمال الطرائق الخاصة بمنطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتعزيز سلاسل القيمة الزراعية والروابط والتحول؛ (ج) وتقديم توصيات بهدف التصدي للتحديات والقيود وتسريع التحول الاقتصادي للقطاع الزراعي في الجنوب الأفريقي.

٣ - وأدلت مديرة المكتب دون الإقليمي، إيونيس كامويندو، بكلمة ترحيب. وألقت الكلمة الرسمية لافتتاح الاجتماع نائبة الأمين الرئيسي لوزارة المالية في ليسوتو ورئيسة الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية، ريثابيلي مالوكي. وأدار الجلسة الافتتاحية الأمين الرئيسي للشؤون الإدارية في وزارة المالية في ملاوي، هيثرويك نجاتي. وحضر الاجتماع خبراء من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث من البلدان التالية: إثيوبيا، بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق.

٤ - وشملت المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الممثلة في الاجتماع: وزارات المالية، والتخطيط الاقتصادي والتنمية، والزراعة، والإعلام، والصناعة، والتجارة، والطاقة والتعدين في ملاوي؛ ولجنة التخطيط الوطنية في ملاوي؛ ووكالة التنمية في زامبيا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ والمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد

المقاييس؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وأمانة منطقة التجارة الحرة؛ وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومنظمة أوكسفام الدولية؛ ومؤسسة برنثست؛ والشبكة الإقليمية لمعاهد بحوث السياسات الزراعية؛ ومنظمة المرأة والموارد في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وجامعة ستيلينبوش؛ وجامعة زمبابوي؛ وجامعة ليلونغوي للزراعة والموارد الطبيعية؛ واتحاد المزارعين في ملاوي؛ ورابطة منتجي الشاي في ملاوي.

جدول الأعمال وبرنامج العمل

٥- أعتد جدول الأعمال على النحو التالي:

- (أ) افتتاح الاجتماع.
- (ب) عرض مشروع التقرير المعنون "سلاسل القيمة الزراعية، والروابط والتحول في الجنوب الأفريقي: الفرص المتاحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" من المكتب دون الإقليمي.
- (ج) حلقة نقاش بشأن سلاسل القيمة الزراعية ومنطقة التجارة الحرة: الفرص والاستراتيجيات للجنوب الأفريقي.
- (د) حلقة نقاش بشأن تعزيز قطاع تصنيع المنتجات الزراعية ودور سلاسل القيمة الإقليمية.
- (هـ) حلقة نقاش بشأن فرص التأزر والتنسيق من أجل تعزيز سلاسل القيمة الزراعية.
- (و) إعداد مشروع التوصيات.
- (ز) عرض التوصيات ومناقشتها واعتمادها.
- (ح) اختتام الاجتماع.

سرد وقائع الاجتماع

٦- أعرب الخبراء عن الشكر للمنظمين على إتاحة الفرصة لتداول الأفكار وتبادل المعلومات والخبرات بشأن القضايا الرئيسية والتحديات والقيود وسبل تعزيز سلاسل القيمة الزراعية والتحول الاقتصادي في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة. ونظروا في مشروع التقرير واتفقوا على أن التوصيات الواردة فيه تستند إلى أسس سليمة وتحدد التحديات بوضوح.

٧- وركز الخبراء على الجوانب الفنية والتقنية للتقرير، وحددوا التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، وربطوها بالسياسات الوطنية والإقليمية والقارية الرامية إلى التصدي لها. وتدارس الخبراء الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة، وسلاسل القيمة

الزراعية في الجنوب الأفريقي التي يمكن أن تستفيد على وجه التحديد من هذا الاتفاق القاري. وأخيراً، استكمل الخبراء التوصيات الواردة في التقرير.

آفاق المستقبل

٨- في ختام الاجتماع، شكرت مديرة المكتب دون الإقليمي، السيدة كامويندو، الخبراء على حرصهم على نجاح الاجتماع. وتوجهت بالشكر كذلك لرئيسة مكتب اللجنة الحكومية المنتهية ولايته على ترؤس مناقشات اليوم. وأعربت عن امتنانها للمشاركين في حلقة النقاش والميسرين والمشاركين الذين ساعدوا في توجيه المناقشات وتركيزها. وأشارت إلى أن الاجتماع قد تمكن من تناول العديد من المسائل الهامة فيما يتعلق بتعزيز القطاع الزراعي، مثل ضرورة توفير هياكل أساسية داعمة وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسوق. وأقرت بوجود تحديات لا تحصى تستوجب إيلاء اهتمام خاص لها. وأشارت إلى نقاط إيجابية تكرر ذكرها على مدار اليوم منها: (أ) توافر الإرادة السياسية، على نحو ما تبينه العديد من الأطر القارية ودون الإقليمية التي تم إنشاؤها لتسريع تطوير سلاسل القيمة؛ (ب) وتمتع المنطقة دون الإقليمية بسلام وأمن نسبيين، مما يشكل أحد الجوانب الهامة التي تمكن من تحقيق التنمية؛ (ج) وسعي الدول الأعضاء فعلاً إلى إعادة توجيه خططها الإنمائية لضمان تحقيق التصنيع الشامل وصناعة الثروة.

٩- واختتمت السيدة كامويندو حديثها بما يلي: (أ) سيدرج الخبر الاستشاري في الصيغة النهائية للتقرير الملاحظات والتوصيات المقدمة من كبار المسؤولين والخبراء؛ (ب) وسيعمم التسجيل الكامل لمداولات الاجتماع على جميع الحاضرين؛ (ج) وستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع التقرير في صيغته النهائية وتوزيعه على أصحاب المصلحة؛ (د) وستقدم توصيات الاجتماع للنظر فيها واعتمادها في الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية.

١٠- وفي الملاحظات الختامية، أكدت رئيسة مكتب اللجنة الحكومية المنتهية ولايته، السيدة مالوكي، على أن التنمية ضرورية بالنسبة للشباب، ويجب أن تركز على شراكات معززة وعلى استخدام التكنولوجيا. وقالت إن تقديم الدعم إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون عن طريق بناء القدرات والتدريب وإقامة الشبكات. وأشارت إلى أن تحسين الوصول إلى الهياكل الأساسية سيكون ضرورياً لربط تلك الشبكة. وأخيراً، أعربت عن الشكر لجميع المشاركين والميسرين وموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.